جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

بحث في

دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الجمعية العمومية والمأخوذة من أطروحة الدكتوراه دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حوكمة الشركات التجارية

تقديم الباحث

بدر الزيود

تحت إشراف الاستاذ

أحمد لبيب

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الجمعية العمومية

مقدمة:

في الحقيقة أصـــبح الذكاء الاصطناعي يؤثر على حياة ملايين البشر بشكل يومي، فقد غدت الجهات الإدارية الناجحة تستعين بالذكاء الصناعي في اتخاذ قراراتها في شتى المجالات كالنقل والطب والمالية والبيئة والتنمية وغيرها من القطاعات، وأصـــبح لهذا الأمر الأثر البالغ في الإدارة الرشـــيدة التي تعمل على كشف مواطن الضعف ومعالجتها بأقل السبل والخسائر، وقد تم اســـتخدام الذكاء الصـــناعي في تحديث اســـاليب وطرق الإدارة الجديدة عن طريق مجموعة من الأنظمة الحاسوبية والبرمجيات الخاصة.

وبما ان الشركات على اختلاف أنواعها تتكون من مجموعة من المساهمين فإن سلوك المســـاهمين في الشـــركة قد ينعكس على عملها وعليها، وقد يؤثر أعضاء الجمعية العمومية للشركة على آليات العمل واتخاذ القرار فيها، لذلك فإن من حق إدارة الشركة ان تقوم بمرافقة ســـلوك الجمعية العمومية وضـــبطه من اجل حماية حقوق باقي الشركاء والمساهمين، ويطلق على هذا الأمر مصـــطلح حوكمة الإدارة العامة للشـــركة، وحتى يتمكن الباحث من بيان دور الذكاء الصـــناعي في حوكمة الجمعية العمومية للشـــركات التجارية ومدى قانونية إجراءات الحوكمة قسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين، كما يلي:

- **المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الجمعية العمومية.**
- **المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في التصويت في اجتماع الجمعية العمومية.**

أولاً: إشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية هذه الدراسة في مدى معالجة التشريع والفقه القانوني لدور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الجمعية العمومية للشركات على اختلاف انواعها خاصة في ظل الاقبال الكبير من قبل الحكومات والمؤسسات والجهات المعنية نحو دفع الشركات للحوكمة، ومدى ملائمة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وما يترتب عليها من آثار في تحقيق هذه الغاية.

في ظل الاشكالية السابقة، سيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الاجابة على السؤال التالي: ما هو دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الجمعية العمومية للشركة؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة لتحقيق كل مما يلي:

١- التعرف على نظم الذكاء الاصطناعي المختلفة.

٢- التعرف على دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق الحوكمة داخل الجمعية العمومية للشركة.

٣- بيان دور الذكاء الاصطناعي في التصويت وعقد الاجتماع للجمعية العمومية للشركة.

٤- تهدف هذه الدراسة بيان طرق دعوة الشركاء لحضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة من خلال الذكاء الاصطناعي.

٥- بيان طرق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للشركة وآليات التصويت وفق نظم الذكاء الإصطناعي.

رابعاً: أهمية الدارسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تناقش موضوع من اهم واحدث المواضيع التي ترتبط بالمستقبل الحيوي وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي باتت تغير شكل المعاملات في كافة المجالات، ولعبت دورا هاما في المجال التجاري والمالي لما تتمتع به من قدرات عالية على مراجعة البيانات وتحليلها والتنبوءبالاخطار، ومن هنا فالدراسة يرجى أن تمثل إضافة إلى المكتبة العربية في هذا المجال، كما يمكنها ان تمثل نواة لبحوث مستقبلية في هذا المجال لما تثيره من اشكالات تطرح خلال الدراسة، كما انها من الناحية العملية، تقدم رؤية واضحة للمهتمين وصناع القرار والمشرع عن جوانب الموضوع المختلفة ومن ثم تنير الطريق أمام صنع قرار للمعالجة وبخاصة لما يعتري الأمر من عوار، او فتح قنوات للتطبيق والاستفادة القصوى من تلك التطبيقات في حوكمة الشركات.

خامساً: منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة لتحقيق أهدافها استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة ويهتم بوصفها وصفا دقيقا وتحليل البيانات، ومقارنة النصوص الواردة على تطبيقاتها في النظم المختلفة.

وسيتبع الباحث المنهج المقارن من خلال مقارنة الاراء الفقهية والتشريعات المختلفة خاصة الاردنية والمصرية.

المبحث الأول

دور الذكاء الإصطناعي في حوكمة الجمعية العمومية

تُعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا في الشركة، خاصة في شركات المساهمة، حيث تُشكل الإطار القانوني والدستوري الذي يتم من خلاله إصدار القرارات الهامة التي تنظم شؤون الشركة وتوجه علاقاتها مع الأطراف الخارجية. تأخذ الجمعية العمومية أشكالاً متعددة، فقد تكون تأسيسية عند إنشاء شركة جديدة، أو عادية أو غير عادية بناءً على الظروف والاحتياجات.

في الفترة الأخيرة، برزت تحديات جديدة أمام عقد اجتماعات الجمعية العمومية، سواء بسبب الأزمات الصحية مثل الأوبئة أو بسبب العدد الكبير لأعضائها، كما هو الحال في الشركات المساهمة العامة التي قد تضم آلاف المساهمين. هذه التحديات جعلت من الاجتماعات التقليدية أمراً معقداً. لذا، اتجهت العديد من الشركات إلى استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز فعالية الحوكمة في الجمعيات العمومية وتبسيط عملياتها. في هذا السياق، يسعى الباحث إلى استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في تحسين حوكمة الجمعيات العمومية وتأثيره الإيجابي على تعزيز العمليات الإدارية داخل الشركات، وذلك كما يلي:

- **المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي ودوره في انعقاد الجمعية العمومية**
- **المطلب الثاني: ضوابط انعقاد الجمعية العامة وفق آليات الذكاء الاصطناعي**

المطلب الأول

الذكاء الاصطناعي ودورهفي انعقاد الجمعية العمومية

تُعتبر الجمعية العمومية من أبرز الهيئات في الشركة، حيث تجمع جميع المساهمين بمختلف أنواع وأحجام أسهمهم. ومن ثم، فهي تشكل المصدر الأساسي للسلطات المخولة للهيئات الأخرى داخل الشركة. تلعب الجمعية العمومية دوراً حيوياً في مراقبة إدارة الشركة وضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، وذلك من خلال اجتماعاتها التي تُحدد صلاحيات الإدارة وتعزز الرقابة على أنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجمعية العمومية بإصدار القرارات التي توجه الشركة نحو تحقيق أهدافها وضمان نجاحها.

وقد تبنت العديد من الأنظمة القانونية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بطرق متعددة لتسهيل عقد هذه الاجتماعات وتوجيه الدعوات، بل إن بعض التشريعات أتاحت صراحةً إمكانية عقد الاجتماعات عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. في هذا السياق، يهدف الباحث إلى استعراض دور الذكاء الاصطناعي في تسهيل انعقاد الجمعية العمومية وتعزيز فعالية إدارة اجتماعاتها، بالإضافة إلى الغطاء التشريعي لهذه الإجراءات قسم هذا المطلب إلى فرعين رئيسين ، كما يلي:

- الفرع الأول: آليات انعقاد الجمعية العمومية من خلال وسائل الذكاء الاصطناعي
- الفرع الثاني: الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في حوكمة انعقاد الجمعية العامة للشركات

الفرع الأول

آليات انعقاد الجمعية العمومية من خلال وسائل الذكاء الاصطناعي

تُعد الجمعية العمومية السلطة العليا في الشركة، ويعمل المشرعون على تعزيز دورها ومكانتها من خلال وضع نصوص قانونية تهدف إلى حمايتها وضمان فعاليتها. تلعب هذه التشريعات دوراً أساسياً في تحقيق حوكمة فعّالة، مبنية على مبادئ الإفصاح والشفافية، والتي تعتبر من أسس نجاح أي عملية حوكمة. وعلى الرغم من تفاوت القوانين التي تنظم عمل

الجمعية العمومية، إلا أن الهدف المشترك بينها هو توفير بيئة حوكمة تعزز نزاهة القرارات وتضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية.(١)

تُعتبر اجتماعات الجمعية العمومية، التي تضم الهيئة العامة لجميع الشركاء في الشركة، حجر الزاوية لضمان سير العمل بفعالية ونجاح. وقد أدرك المشرع الأردني أهمية هذه الاجتماعات، وفتح المجال لعقدها عبر الوسائل الإلكترونية، شريطة أن تُدار من داخل المملكة الأردنية. يتضح هذا من نص المادة (٦/و) من قانون الشركات الأردني، التي تنص على: "للشركات الدعوة إلى اجتماعات الهيئات العامة ومجالس الإدارة وهيئات المديرين وعقدها بالوسائل الإلكترونية على أن تتم إدارة الاجتماعات من داخل المملكة". تعكس هذه الخطوة مرونة التشريع الأردني وقدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية، مما يضمن استمرار نشاط الشركات في ظل الظروف المتغيرة.(٢)

تُعتبر الجمعية العمومية من أبرز هيئات الشركة، إذ تشمل جميع الشركاء أو المساهمين، وهو ما نصت عليه المادة (٦٤/أ) من قانون الشركات الأردني، التي تحدد أن: "الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة تتكون من جميع الشركاء، وتعقد اجتماعاً سنوياً واحداً خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية للشركة، بدعوة من المدير أو رئيس هيئة المديرين وفي الموعد والمكان المحددين لذلك". وبنفس النسق، يؤكد المشرع المصري هذا المفهوم في المادة (٥٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والتي تنص على: "لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو النيابة. ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعيات العامة، ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً."

---

(١) عبد الله مسـفر الحيان، حوكمة الشركات، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ٢٢ ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص٤١٤.

(٢) قانون الشركات الاردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ ، منشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٢٠٤ الصفحة ٢٠٣٨.

تسلط هذه النصوص الضوء على الدور الحيوي للجمعية العمومية كإطار قانوني يتيح للشركاء والمساهمين المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات والرقابة على أداء الشركة. بناءً على هذه النصوص وغيرها من الأحكام في قانون التجارة، يمكن تحديد مجموعة من الإجراءات الأساسية التي تضمن صحة انعقاد الاجتماع وتوجيه الدعوة له، حتى في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل:

أولاً: أن يتم دعوة الجمعية العامة للانعقاد:

يجب دعوة الجمعية العامة للانعقاد في المواعيد المحددة بشكل اعتيادي، مع إمكانية انعقادها بصفة غير اعتيادية في أي وقت تستدعيه الظروف. ويحق لأي مساهم حضور الاجتماعات العادية وغير العادية، حيث تتم الدعوة للاجتماع إما بطلب من مدير الشركة، أو من هيئة المديرين، أو بناءً على طلب مجموعة من الشركاء مقدم إلى مراقب الشركات.

يقع على عاتق مدير الشركة أو هيئة المديرين توجيه الدعوة للاجتماع من خلال إخطار الشركاء بموعد الاجتماع وتاريخه وساعته ومكان انعقاده، مما يضمن لكل شريك حق الحضور والمشاركة الفعالة في هذه الاجتماعات. هذه الإجراءات تسهم في تحقيق الشفافية وتعزز من مشاركة المساهمين في صنع القرارات المتعلقة بإدارة الشركة، مما يساهم في تعزيز الثقة والحوكمة السليمة.(٣)

يجب إخطار الشركاء والمساهمين بموعد انعقاد الجمعية العمومية العادية عبر إشعار يتضمن معلومات أساسية، مثل بيانات الشركة، وتاريخ وساعة الاجتماع، ومكان انعقاده، وجدول الأعمال المقترح. لضمان وصول هذه المعلومات إلى جميع الشركاء وأعضاء الجمعية العمومية، يُشترط نشر الإعلان في الصحف اليومية. كما أن بعض التشريعات الحديثة أصبحت تعتمد وسائل أخرى مثل وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، ووسائل الاتصال الإلكترونية

---

(٣) عبد الرؤوف رمضان مفاتح ابو ستة ، الإطار القانوني لانعقاد الجمعية العمومية العادية في شركة المساهمة، مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، (ع١)، جامعة المرقب ، الخمس، ٢٠٢١ ، ص١٠٦.

المختلفة لضمان وصول الدعوة بفعالية. وتهدف هذه الإجراءات التي وضعتها معظم التشريعات التجارية إلى تعزيز التواصل وضمان مشاركة الشركاء الفعالة في الاجتماعات(٤)

بالتالي، يُعتبر دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية تبليغ أعضاء الجمعية العمومية خطوة كبيرة نحو توفير الوقت والجهد. تسهم برامج الذكاء الاصطناعي في تقديم دعم رقمي سريع وفعّال، حيث تقوم بشكل تلقائي بإرسال الدعوات للمساهمين لحضور الاجتماعات العادية وتنسق أيضاً تنظيم الدعوات للاجتماعات غير العادية عندما تتوفر الشروط اللازمة. هذا التوجه يعزز من كفاءة عملية التبليغ ويضمن وصول الدعوات بشكل منظم وفعّال، مما يُسهم في تحسين إدارة الاجتماعات وضمان مشاركة جميع الأعضاء بشكل سلس.(٥)

أنظمة الذكاء الاصطناعي هي أنظمة متطورة تقوم بتعقب حالة الشركات التجارية والتحقق من مواعيد الاجتماعات الدورية للجمعية العامة، كما تعمل على تحديث قائمة عناوين الشركاء وأسمائهم. هذه الأنظمة قادرة على تبليغ الشركاء بمواعيد الاجتماعات عبر وسائل الاتصال الحديثة بشكل آلي بالكامل، مما يقلل الحاجة لتدخل الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تتحقق هذه الأنظمة من طلبات الاجتماعات غير العادية من خلال الحوسبة الآلية، وتتمتع بقدرات تشبه الخبرات البشرية، حيث تقوم بمعالجة أي طلبات مقدمة من المساهمين والأعضاء بفعالية ودقة.(٦)

فيما يتعلق بموعد انعقاد الاجتماعات العادية، حدد المشرع الأردني هذا الموعد بشكل دقيق في المادة (١٦٩) من قانون الشركات، التي تنص على: "تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعاً عادياً داخل المملكة مرة واحدة على الأقل كل سنة، بدعوة من مجلس

---

(٤) فوزي محمد سامي، الشركات التجارية ، الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٤٨٣.

(٥) بونيه الآن ، الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، ترجمة علي صبري فرغلي، عالم المعرفة ، المركز الوطني للثقافة والقانون والادب، الكويت ، ص٢١.

(٦) عمار ياسر البابلي ، الآليات الحديثة لحماية وتأمين نظم المعلومات وأثارها على المنظومة الأمنية، رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص٧٢.

إدارة الشركة في التاريخ الذي يحدده المجلس بالاتفاق مع المراقب، على أن يُعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة". وتنطبق نفس الأحكام على الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وفقاً للمادة (٦٤/أ) من قانون الشركات الأردني، التي تشير إلى أن: "تتألف الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من جميع الشركاء فيها، وتعقد اجتماعاً سنوياً واحداً خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية للشركة، بدعوة المدير أو رئيس هيئة المديرين وفي الموعد والمكان المحددين."

بناءً على ذلك، يتفق كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة العامة في التشريع الأردني من حيث عدد الاجتماعات وموعد انعقادها، حيث تُنظم خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام المالي الجديد.

في المقابل، ينص القانون المصري في المادة (٦١) من قانون شركات المساهمة على أن: "تنعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يعينهما نظام الشركة، ويجب أن تعقد الجمعية مرة واحدة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة."

من خلال تحليل قوانين الشركات الأردنية والمصرية، يتضح أن كلا التشريعين يتطلبان عقد الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل سنويًا. ومع ذلك، يختلفان في تحديد الجهات المسؤولة عن دعوة الاجتماعات وتحديد مواعيدها، مثل المدير أو هيئة المديرين أو مجلس الإدارة.

هذه القيود قد تؤثر على فعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، حيث قد يتعارض إرسال الدعوات تلقائيًا عبر هذه الأنظمة مع متطلبات القانون. على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تسهيل وتنظيم عملية الدعوة، إلا أن أي دعوة تُرسل تلقائيًا دون موافقة الجهات المخولة قد تُعتبر غير قانونية. لذا، لضمان التوافق مع القوانين، يجب أن تكون دعوات الاجتماعات عبر الذكاء الاصطناعي وأنظمتهالمصحوبة بموافقة الجهات المعنية المعتمدة.[٧]

---

(٧) سامي محمد الخرابشة، النظام القانوني للشركة المساهمة الخاصة، (ط١) ، دار البشير، ٢٠٠٥ ، ص١٥٣.

المشكلة لا تكمن فقط في استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنياته في عملية دعوة أعضاء الجمعية العمومية، بل تتجاوزها إلى صعوبة إثبات أن هذه التقنيات قد نفذت عملية التبليغ وفقًا للأصول القانونية. إذ يتطلب المشرع إثبات وصول الدعوات إلى جميع أعضاء الجمعية العمومية بشكل موثوق، وهو ما يشكل تحديًا تقنيًا وقانونيًا.

لحل هذه المشكلة، تم تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة لتوفير حلول فعالة. على سبيل المثال، أصبحت الأجهزة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتي تتمتع بخصائص التفاعل الثنائي قادرة على إرسال الدعوات وتوثيق وصولها بشكل مباشر وموثوق. هذه الأجهزة تقوم بتسجيل تفاصيل دقيقة حول عملية الإرسال، مما يعزز قدرة الشركات على تقديم إثبات قانوني على أن الدعوات قد وصلت إلى كافة الأعضاء بشكل صحيح.(٨)

يعتقد الباحث أن استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنياته لتنظيم دعوات الجمعية العمومية هو أمر قابل للتنفيذ عمليًا، بفضل القدرة العالية لهذه التقنيات على إدارة الدعوات بدقة وسرعة. ولكن من الناحية القانونية، تفتقر التشريعات الحالية، بما في ذلك تلك في الأردن ومصر، إلى نصوص صريحة تدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، كما يرى الباحث أن هذا النقص في التشريعات يعكس عدم قدرة القوانين على مواكبة التطورات السريعةفي التقنيات، مما يبرز الحاجة لتحديث القوانين لتواكب الابتكارات التكنولوجية وتستفيد من مزاياها في تحسين الإجراءات القانونية والإدارية، وأن هذا الأمر يمكن تداركه من خلال وضع نصوص تشريعية لهذا الأمر.

ثانياً: التصويت من خلال وسائل الذكاء الاصطناعي:

في الواقع، لا تقتصر اجتماعات الجمعية العمومية للشركة على الإجراءات الروتينية أو الشكلية. بل يجب أن تكون هذه الاجتماعات مدروسة وهادفة، حيث تهدف إلى تحقيق مصالح الشركة ومتابعة تقدم أعمالها. يتطلب الأمر فحص مدى تحقيق الشركة لأهدافها ومدى سير

---

(٨) ناهد الحموري، مدى كفاية التنيظم القانوني السـائد للتعامل بأجهزة الذكاء الاصطناعي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة،٢٠٢١، ص٨.

العمل بالشكل المطلوب. يمكن أن تتخذ اجتماعات الجمعية العمومية أشكالاً مختلفة، على حسب الأغراض التي تُعقد من أجلها، وهذه الأشكال تشمل:[٩]

١. اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية: والتي تهدف لوضع حجر الأساس للشركة من اجل القيام بأعمالها وانطلاقها وتعيين مجلس الإدارة الأول لها وتحديد مهام ومسؤوليات افراد الشركة.
٢. اجتماع الجمعية العمومية العادي: والهدف من هذا الاجتماع الدوري أن يتم الاطلاع على اداء العمل والتدقيق المحاسبي لعمل الشركة في السنة المالية السابقة على الاجتماع.
٣. اجتماع الجمعية العمومية غير العادي: وهذا الاجتماع يهدف للنظر في بعض الأعمال الاستثنائية كعزل مجلس الادارة او إحداث تغييرات في اعمال الشركة او وضعها المالي بصورة كبيرة.

تتولى الجمعية العامة في اجتماعاتها السنوية مسؤوليات حيوية تتعلق بإدارة الشركة وتوجيه مسارها. من بين المهام الرئيسية التي تقوم بها الجمعية العامة هي:

في اجتماعات الجمعية العمومية، تُعطى الأولوية لمجموعة من الخطوات الأساسية التي تعزز من فاعلية اتخاذ القرارات:

١. **مراجعة تقارير مجلس الإدارة** :تستعرض الجمعية التقارير التي يقدمها مجلس الإدارة، والتي تقدم نظرة شاملة على النشاط العام للشركة والأداء المالي خلال السنة الماضية. هذه التقارير تساعد في فهم كيف تمت إدارة الشركة وكيف تم استخدام الموارد.
٢. **الاطلاع على التفاصيل المالية** :يتم التركيز على فحص دقيق للإيرادات والمصروفات، مع تحليل كيفية توزيع الأرباح الناتجة عن السنة المالية. هذا الفحص يضمن الشفافية ويحدد كيف استفاد المساهمون من الأرباح.
٣. **استعراض تقارير مراقبي الحسابات** :تتابع الجمعية العامة التقارير التي يعدها مراقبو الحسابات، والتي تتناول ميزانيات الشركة وحساباتها المالية. الهدف هنا هو التأكد من صحة هذه البيانات ومصداقيتها، ثم المصادقة عليها لتحديد كيفية توزيع الأرباح.

---

(٩) ابو زيد رضوان ، الشركات التجارية في القانون التجاري المصري، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٥.

٤. **مناقشة الاقتراحات الاستراتيجية** :تُتاح الفرصة للجمعية لمناقشة المقترحات الاستراتيجية مثل زيادة رأس المال وإصدار السندات، وتقييم اقتراحات الرهن والكفالات.

تُمثل هذه الاجتماعات فرصة قيمة للجمعية العامة لتوجيه الشركة نحو القرارات الاستراتيجية الحاسمة، مما يساهم في ضمان مستقبل الشركة واستدامتها، وتحقيق أهدافها بنجاح.(١٠)

تتضمن اختصاصات الجمعية العمومية أيضاً انتخاب مجلس الإدارة وأعضائها ومراقبي الحسابات، بالإضافة إلى تحديد الأجور التي يتقاضاها كل منهم خلال السنة المالية التالية. كما يمكن لأعضاء الجمعية تقديم اقتراحات تتعلق بمسائل الشركة. بعد دعوة الأعضاء لحضور الاجتماع، يتعين التحقق من أن الاجتماع قد تحقق فيه النصاب القانوني وفقاً للقانون أو النظام الداخلي للشركة.(١١)

عندما ينعقد اجتماع الجمعية العمومية، سواء تأسيسياً، عادياً، أو استثنائياً، وبعد التأكد من تحقيق النصاب القانوني ومناقشة جميع المسائل المطروحة، يأتي دور التصويت على القرارات. في هذه المرحلة، يُتاح لجميع الشركاء فرصة مناقشة النقاط المعروضة قبل التصويت عليها. بالإضافة إلى ذلك، يُسمح للوكلاء الذين يمثلون الشركاء بالمشاركة فيالتصويتعلى الاقتراحات والمناقشات. هذا يضمن أن جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركاء المباشرين والممثلين، لهم دور فعال في عملية اتخاذ القرارات المهمة التي تحدد مسار الشركة ومستقبلها.(١٢)

تُعد أنظمة الذكاء الاصطناعي من الأدوات الفعالة التي تسهم بشكل كبير في تسهيل عملية التصويت، من خلال قدرتها على التحقق من صحة الأصوات وفرز النتائج بسرعة ودقة عالية. تكمن فائدة هذه الأنظمة بشكل خاص عندما يكون عدد الشركاء كبيراً، حيث تتغلب على التحديات

---

(١٠) عبد الله مسفر الحيان، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص٤١٧.

(١١) احمد عبد الكريم عودة ، الأصول الإجرائية للشركات التجارية، مرجع سابق، ص١٥٩.

(١٢) احلام ســليمان اكرم الكردي، ادارة الشركة المساهمة الخاصة، رسالة ماجستير، المفرق ، جامعة آل البيت ، ٢٠١٧ ، ص٥٣.

المرتبطة بالحصر اليدوي للأصوات التي قد تواجه الإدارة. بفضل هذه التقنية، يمكن ضمان كفاءة وفعالية عملية التصويت، حتى في الحالات التي تتطلب إدارة عدد كبير من الأصوات.[١٣]

تتيح أنظمة الذكاء الاصطناعي استخدام أنماط تصويت مختلفة، مما لا يتعارض مع حوكمة الشركات أو التشريعات الخاصة بها. حيث إن القوانين لم تحدد شكلاً معيناً للتصويت على قرارات الشركة والاجتماعات، مما يتيح مرونة في استخدام تقنيات التصويت الحديثة.[١٤]

وقد يكون يتدخل الذكاء الصناعي في عملية التصويت بحيث يصبح التصويت وفق آليات وانماط الذكاء الصناعي على صورة من الصور التالية:

١. **التصويت عن طريق الماسح الضوئي:** حيث يقوم عضو الجمعية العامة حيث يقوم الماسح الضوئي بتسجيل اختيار عضو الجمعية العامة، ويتم تسجيل الاختيار الذي حدده الشريك، وبعد ذلك يتم استخلاص النتائج من خلال المسح الذكي للحروف، وبعد ذلك المسح يقوم الحاسوب بجمع النتائج وإظهارها وإعلانها للجمعية العامة، وقد يتدخل العنصر البشري في هذه العملية نوعا ما ولكن معظم عملية التصويت وجمع النتائج بواسطة عناصر الذكاء الاصطناعي.[١٥]

٢. **التصويت من خلال التسجيل الإلكتروني المباشر:** في هذا النوع من التصويت، يقوم عضو الجمعية العمومية بإدخال اختياراته مباشرة عبر جهاز التسجيل المخصص. يتم تسجيل هذه الخيارات من خلال موقع إلكتروني أو تطبيق مخصص، الذي يعرض النتائج بشكل فوري لكل قرار يتم التصويت عليه في الجمعية العمومية. يساهم هذا النظام في تعزيز كفاءة عملية التصويت، مما يضمن دقة وسرعة في تقديم النتائج.

---

(١٣) محمد البرج، التصـــويت االلكتروني، مجلة الحقوق والعلوم الانســـانية، العدد ٢٣ ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، ٢٠١٥ ، ص٦٣.

([14])technologies des évolution’l a sociétés des droit du adaptation, actionnaire-cyber le :Huilier Baptiste Jean - Ouest Paris de université, droit enthés, communication de et information’l de .16 .5 et p4, 2015.

(١٥) صـــدام فيصـــل كوكز المحمدي، التصويت االلكتروني وامن العملية الانتخابية االلكترونية ، دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية، جامعة الانبار، العراق، ٢٠١٢ ، ص١٠.

٣. **التصويت بواسطة الهاتف الآلي:** في هذا النوع من التصويت، يتصل عضو الجمعية العمومية بالتطبيق الخاص بالتصويت، حيث يتم استقبال الاتصال بشكل آلي. يقوم التطبيق بالتحقق من هوية العضو، وفي بعض الحالات، يتلقى كل عضو رقماً سرياً يجب إدخاله لتأكيد هويته. لا يتدخل أي عنصر بشري في هذه العملية، مما يعزز من دقتها وموضوعيتها. بعد التحقق، تُحتسب النتائج وتُعلن إلكترونياً، مما يضمن سرعة وشفافية في تقديم النتائج.(١٦)

٤. **التصويت من خلال الإنترنت:** تُعتبر الإنترنت ثورة في مجال الاتصالات، حيث تجاوزت جميع الوسائل التقليدية في فعاليتها وانتشارها. يمكن الوصول إلى الإنترنت من خلال أجهزة الحاسوب أو أجهزة مخصصة يتم تحميل برامج وتطبيقات عليها، مما يوفر آلية متكاملة للتحقق من هوية عضو الجمعية العمومية، وتسجيل اختياراته، بالإضافة إلى معلومات حول عدد أسهمه وحصصه في الشركة التجارية، إذا كان الاجتماع يُعقد عن بُعد، يمكن أن تشمل عملية التصويت استخدام تقنيات الصوت والصورة للتفاعل مع أعضاء الجمعية العمومية. بدلاً من ذلك، يمكن تجهيز أجهزة التصويت في موقع الاجتماع لتمكين الشركاء من التصويت بالتناوب. كما يمكن استخدام الأجهزة الشخصية لأعضاء الجمعية العمومية، مثل الهواتف الذكية، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة اللوحية، لتنفيذ عملية التصويت بمرونة وسهولة.(١٧)

٥. **التصويت من خلال الأجهزة الإلكترونية المخصصة:** مع التطور التكنولوجي المتسارع في الوقت الحالي، ظهرت أجهزة متقدمة كانت تستخدم في الانتخابات، وتم تعديلها لتناسب أنواعاً مختلفة من التصويت، بما في ذلك التصويت في جمعيات الشركات التجارية العمومية. تم تصميم هذه الأجهزة وبرمجياتها خصيصاً لمعالجة عملية التصويت بكفاءة ، عادةً ما تُوضع هذه الأجهزة في موقع انعقاد الاجتماع، وهي مزودة بتقنيات حديثة مثل خاصية لمس الشاشة أو مقابض للتنقل وتحديد الخيارات. لتسهيل عملية التصويت على المساهمين، يمكن توزيع

---

(١٦) ياقوت العشـــماوي، التصـــويت في شركات المساهمة فيالشريعة والقانون، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (ع٦٠) ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٦٩.

(١٧)صـــدام فيصـــل كوكز المحمدي، التصـــويت االلكتروني وامن العملية االنتخابية االلكترونية، مرجع سابق، ص٧٩.

هذه الأجهزة في مراكز مختلفة داخل الشركة، مما يتيح للعديد من الأعضاء المشاركة بفعالية وسهولة في التصويت.[١٨]

ويرى الباحث أن التصويت قد يتم من خلال اي من الأجهزة الإلكترونية ويعتبر هذا العمل من اعمال الذكاء الإصطناعي كون تلك الوسائل الإلكترونية هي جزء من طفرة الذكاء الإصطناعي الحديثة.

الفرع الثاني

الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في حوكمة انعقاد الجمعية العامة للشركات

من الضروري أن نلفت الانتباه إلى أن إجراءات انعقاد جمعية الشركة العامة تعد من أبرز الإجراءات المتكررة التي تُطبق فيها قواعد الحوكمة. من خلال هذه الإجراءات، يمكن إدارة الوضع القانوني للشركة بفعالية، بما في ذلك متابعة تأسيسها وجذب المساهمين. إن تبني مبادئ الحوكمة في إدارة الجمعية العامة واجتماعاتها يعزز من نمو الشركة وازدهارها، ويزيد من أرباحها، ويقوي الثقة في الاقتصاد المحلي. كما يُسهم ذلك في جذب المستثمرين الأجانب، مما يؤثر إيجابياً على استدامة الشركة وأدائها الاقتصادي.[١٩]

لا يؤثر استخدام الذكاء الاصطناعي على المبادئ الأساسية التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للشركات، ولا يتداخل مع المهام التنظيمية التي تتولاها الإدارة لعقد الاجتماع. بل على العكس، يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز فعالية الإدارة والأعضاء من خلال تقديم أدوات إضافية تدعمهم في أداء مهامهم. توفر هذه الأدوات فرصًا لتحسين عملية اتخاذ القرارات والتصويت عليها، مما يعزز حوكمة الاجتماعات ويزيد من مستويات الإفصاح والشفافية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم نظم الذكاء الاصطناعي في تعزيز ثقة المساهمين في الشركة ونشاطاتها، مما يعزز الشفافية

---

(١٨) محمد أبو بكر عبد المقصـــود ، نظرات حول التصـــويت الالكتروني ، مجلة القانون المغربي، العدد ١٦ ، منشورات دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص١٣٣.

(١٩) محمد رمزي جودي، الذكاء التنافســـي وأثره على الأداء الاســـتراتيجي للشـــركة ، دراســـة حالة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد ٩ ، العدد ٢ ، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٤٥.

ويقوي العلاقة بين الشركة والمستثمرين. سيركز الباحث على تناول هذه المبادئ من خلال النقاط التالية:[٢٠]

أولاً: الاستعانة بالذكاء الاصطناعي من اجل الإفصاح والشفافية:

تُعتبر المعلومات التي تكشف عنها الشركة وإدارتها من الأسس الجوهرية للحوكمة، حيث تؤدى الى تسهيل اتخاذ القرارات من قبل الجمعية العامة. استخدام الذكاء الاصطناعي في اجتماعات الجمعية العامة يعزز هذا المبدأ بشكل كبير، إذ يتيح للأعضاء متابعة تفاصيل الاجتماع بدقة وفعالية. بفضل الذكاء الاصطناعي، يمكن للأعضاء معرفة الحضور بدقة، والتعرف على من يتولى رئاسة الاجتماع، وفهم طبيعة القرارات التي يتم التصويت عليها. كما يوفر الذكاء الاصطناعي بيانات دقيقة حول نسب المصوتين، وصفاتهم، ومساهماتهم في الشركة، مما يعزز من الشفافية ويزيد من فعالية عملية اتخاذ القرارات.[٢١]

يشدد الفقه على أن الإفصاح في حوكمة الشركات يتضمن الكشف عن الحقائق والمعلومات المهمة التي تهم المساهمين، أي أعضاء الجمعية العامة. من بين هذه المعلومات الضرورية تبرز البيانات المالية للشركة، تقارير المفتشين والمحاسبين، فضلاً عن المعلومات الدورية وغير الدورية التي تؤثر على سير العمل واستمرارية الشركة. يجب أن يكون الإفصاح شاملاً وكاملاً، لضمان عدم تقديم معلومات ناقصة أو مغلوطة. لتحقيق هذا الهدف، يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في اجتماعات الجمعية العامة، حيث يوفر شفافية ودقة عالية في الإفصاح، مما يعزز من مصداقية المعلومات المقدمة.[٢٢]

ثانياً: استعانة الجمعية العامة بالذكاء الاصطناعي لاختيار مجلس الإدارة:

---

(٢٠) منى السيد عادل عبد الشافي عمار، حوكمة الشركات التجارية عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية ، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ، مجلة علمية محكمة ، طنطا، ٢٠٢٢، ص٢١٧٠.

(٢١) نورة محمدي، اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العملة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٦.

(٢٢) حمدان بن درويش الغامدي، الافصاح والشفافية والجزاء المترتب على الاخلال بهما كأحد مبادئ حوكمة الشركات في النظام السعودي، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة ، ص٣٥٨٠.

في الحقيقة إن مجلس إدارة الشركة يمثل حجر الزاوية في معظم الشركات ويمكن من خلاله أن يتم تنفيذ سياسات الشركة، وتقوم الجمعية العامةباختيار مجلس إدارة الشركة ، ويمكن القول بأن قناعة الجمعية العامة بأعضاء مجلس الإدارة تساهم بصورة كبيرة في استمرارهم في العمل من عدمه، فإن وصلت معلومات للجمعية العامة بأن مجلس الادارة لا يقوم بعمله بصورة جيدة او ان هنالك تقصير من قبل مجلس الادارة في الاعمال الموكلة له، أو ان مجلس الادارة بحاجة لبعض التحسينات من اجل تعديل الوضع القائم.(٢٣)

فيجب ان يتم اشراك الجمعية العامة في اختيار الإدارة الخاصة بالشركة من خلال ما يتم جمعه من معلومات وما يتم الافصاح عنه من قبل الجمعية العامة ووسائل الذكاء الاصطناعي، ولا يتعارض لجوء الجمعية العامة لوسائل الذكاء الاصطناعي لا يؤدي إلى أي تعارض او إخلال بأي واجب من الواجبات التي يفرضها القانون على الشركات ولا يؤثر على عمليات الرقابة، ويجب ان يقترن الافصاح عن معلومات الشركة وحالتها للجمعية العامة ببعض الانظمة الخاصة بإدارة المخاطر بحيث لا يمكن ان تترك تلك المعلومات أمام الجميع دون المحافظة عليها، ويجب ان تبقى انظمة الرقابة الداخلية على اطلاع دائم على المعلومات التي يتم تزويد الجمعية العامة بها من اجل تحديد نشاط تلك الجمعية وأثار وصول المعلومات إليها ومدى تأثيرها على حوكمة الشركة، وعدم تأثير الذكاء الاصطناعي على حالة الشركة بشكل سلبي.(٢٤)

ثالثاً: الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لتمكين الجمعية العامة من إشراك أصاحب المصالح:

المصالح المرتبطة بالجمعية العامة للمساهمين لا تقتصر فقط على اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر، بل تمتد لتشمل أيضاً الأفراد والأطراف الأخرى التي قد تتأثر بتلك القرارات. في هذا السياق، تلعب أنظمة الذكاء الاصطناعي دوراً بارزاً في تحديد طبيعة القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، خاصةً تلك التي تمس الأطراف المعنية.

---

(٢٣)اســـامة مجدي فؤاد محمد ابو العلا، اثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على ادارة الارباح ، دراســـة تطبيقية على الشـــركات المدرجة في ســـوق الاوراق المالية المصري، جامعة الاسكندرية، بحث غير منشور ، ٢٠٢٠ ، ص١٠.

(٢٤) الســـيد محمود الحناوي، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد ٦ ، ٢٠١٩ ، ص٧٩.

فمثلًا، يمكن أن تسهم هذه الأنظمة في تقليص الحاجة إلى الأيدي العاملة التقليدية في الشركة، مما يؤدي إلى تقليص عدد العمال أو إدخال موظفين جدد. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التغيرات المدفوعة بالتكنولوجيا إلى تغييرات ملحوظة في هيكل الشركة وطرق عملها، مما يبرز دور العنصر التكنولوجي في إدارة العمليات بدلاً من الأيدي العاملة التقليدية. هذه التغيرات تؤثر بشكل واضح على أعمال الجمعية العامة، مما يتطلب من الأعضاء النظر في تأثيرات التكنولوجيا على الشركة والعاملين بها عند اتخاذ قراراتهم.[٢٥]

فالجمعية العامة تقوم بإصدار القرارات الخاصة بها بالاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، وقد كانت معظم وظائف الجمعية العامة للشركة في اجتماعاتها يقوم بها أشخاص عاديون حيث يقومون على حساب المشاركين في الاجتماع، وكذلك حصر نسبهم وتبليغهم بالمواعيد وجدول الأعمال والعديد من الوظائف الخاصة بهذا الأمر، ولكن هذا الأمر تطور بحيث أصبحت وسائل الذكاء الاصطناعي التي تقوم بها الأجهزة والأدوات تحل محل الأيدي العاملة،وهذا الأمر قد دعا المنظمات الدولية المعنية للتنويه إلى ضرورة عدم إحلال الآلات في محل الأيدي العاملة.[٢٦]

المطلب الثاني

ضوابط انعقاد الجمعية العامة وفق آليات الذكاء الاصطناعي

لا شك ان الاجتماعات التي يتم انعقادها بين المساهمين (الجمعية العمومية) تبعًا للقوانين والأنظمة الأساسية في الشركة، هي اجتماعات تضم المساهمين جميعهم في الشركة ويعتبر الأعضاء ممثلين عن جموع الأعضاء ويمكنهم ان يأخذوا القرارات بالأغلبية والحفاظ على مصالح

---

(٢٥) حسام الدين عمر عبد الكريم الحراحشة، حوكمة أعضاء مجلس الإدارة لشركات المساهمة العامة ، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، ٢٠٢٠، ص٣٨.

(٢٦) مخاطر الذكاء الاصطناعي التي تهدد الخصوصية تتطلب اعتماد إجراءات عاجلة، الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، المركز الإعلامي، جنيف ١٥ ايلول/ سيبتمبر ، ٢٠٢١ ، الموقع الالكتروني للمنظمة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٠:

https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/media.aspx?IsMediaPageAR=tr

جميع الشركاء، كما ان الجمعية العمومية تتولى الرقابة على أعمال الإدارة وحسن سير العمل واستغلال موارد الشركة.[٢٧]

حدد المشرع الأردني والمصري قواعد وإجراءات انعقاد الجمعية العمومية للشركات ضمن قوانين الشركات الخاصة بكل بلد، حيث وضعت هذه القوانين ضوابط دقيقة تتعلق بالنصاب القانوني، المناقشات، وعمليات التصويت اللازمة لاتخاذ القرارات. بشكل عام، يدعو مجلس إدارة الشركة الجمعية العمومية للانعقاد في بداية السنة المالية، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في معظم الأنظمة القانونية ، في هذا السياق، تُتخذ قرارات دعوة الجمعية العمومية العادية عبر قرار جماعي من مجلس الإدارة بدلاً من اتخاذها بشكل فردي. هذه الطريقة تضمن توافق جميع الأعضاء على موعد الاجتماع وموضوعاته، مما يعزز من دقة وسلامة الإجراءات التنظيمية ويؤكد على التنسيق الفعّال بين أعضاء المجلس[٢٨]، وحتى يتم الاجتماع للجمعية العمومية وفق أحكام القانون لا بد من التقيد بمجموعة من الضوابط، كما يلي:

أولاً: يجب نشر الإخطار بدعوة الجمعية العمومية:

يجب ان تكون الدعوة للجمعية العمومية بموجب إخطار يتم نشره في إحدى الصحف يتم ذلك بأي وسيلة من الوسائل بما فيها وسائل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة العادية وغير

---

(٢٧) نصت المادة (٥٩) من قانون الشركات المصري على انه "لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو النيابة. ولا يجوز لمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة ان ينيب عنه احد اعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعيات العامة. ويشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة في توكيل كتابي وان يكون الوكيل مساهماً".

-كما نصت المادة (١٧٨) من قانون الشركات الاردني النص على انه "لكل مساهم في الشركة المساهمة العامة كان مسجلا في سجلات الشركة قبل يوم من الموعد المحدد لأي اجتماع ستعقده الهيئة العامة الاشتراك في مناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت على قراراتها بشأنها بعدد الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها أصالة ووكالة في الاجتماع".

(٢٨) علي البارودي،محمد السيد الفقي"، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٦ ، ص٤٣٨.

العادية، وقد أكدت المادة (٦٤/د) من القانونالأردنيالمطبق على الشركات على هذا الأمر[٢٩]، كما ان المشرع المصري قد نص على ذات الامر من خلال نص المادة (٧٠/أ) من قانون الشركات[٣٠]، وقد ترك المشرع المصري للأئحة التنفيذية تحديد اجراءات ومواعيد نشر الدعوة والجهات التي يجب ابلاغها.[٣١]

تتم دعوة اجتماع الجمعية العمومية من قبل جهة أو أكثر وفقاً لما تحدده القوانين الخاصة بكل بلد. يتفق المشرع الأردني والمصري في تحديد الجهات المخولة بإصدار هذه الدعوات، حيث يحق لكل من مجلس الإدارة، ومدير الشركة، أو هيئة المديرين، القيام بهذه المهمة وفقاً للنظام القانوني السائد في كل بلد ، في مراجعة لأحكام قوانين الشركات في كل من الأردن ومصر، يتضح أن هذه الجهات الأساسية تتحمل مسؤولية تنظيم وإصدار الدعوات لاجتماع الجمعية العمومية. يتم ذلك بناءً على اللوائح والقوانين المنظمة، مما يضمن التزام جميع الأطراف بالمعايير القانونية المحددة وضمان سير العملية بشكل منتظم وفعّال، كما يلي:

---

(٢٩) نصت المادة (٦٤/د) من قانون الشركات الاردني على انه " تبلغ الدعوة لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة سواء كان عاديا او غير عادي اما بتسلم الدعوة باليد مقابل التوقيع بالتسلم او ابارسالها اليه بالبريد المسجل، على ان يتم ارسالها بالبريد قبل خمسة عشر يوما علىالاقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع، على ان تكون الدعوة مشتملة على جدول الاعمال السنوي، ومرفقا بها البيانات المشار اليها في المادة (٦٢) من هذا القانون وتعتبر الدعوة مبلغة للشريك خلال مدة لا تزيد على ستة ايام من تاريخ ايداعها في البريد المسجل على عنوانه المسجل لدى الشركة ".

(٣٠) نصت المادة (٧٠/أ) من قانون الشركات المصري على انه "تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة، وعلى مجلس الادارة توجيه الدعوة إذا طلب ذلك عدد من الاعضاء المساهمين يمثلون ١٠% من رأس مال على الاقل لأسباب جدية وبشرط ان يودع الطالبون اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمدة، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انفضاض الجمعية، وإذا لم يقم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين ان يتقدموا إلى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة".

(٣١) نصت المادة (٢٦) من قانون الشركات المصري النص على انه ".. ويكون من حق جميع الشركاء حضور هذه الجمعية ايا كان عدد اسهمهم او مقدار حصصهم، وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات ومواعيد الدعوة والبيانات اللازمة لها وكيفية نشرها والجهات التي يتعين ابلاغها".

أ- مجلس إدارة الشركة:

وقد اكدت المادة (٦٤/أ) من القانون التجاري الاردني على هذا الامر حيث اعطت الحق لمجلس الادارة او المدير او هيئة المديرين الحق في الدعوة لإجتماع عادي خلال كل اربعة شهور وكذلك منحته الحق بالدعوة لإجتماع غير عادي في حال تم الطلب من الجمعية العمومية للشركة ممن يملكون ربع رأس المال أو بناء على طلب مراقب الشركات[٣٢] يقابل هذه المادة في التشريع المصري المادة (٦١) من قانون الشركات المصري على ان تتم الدعوة كلما دعت الحاجة ومرة كل سنة على الأقل.[٣٣]وكما ذكر الباحث في وقت سابق فإن التبليغ قد يكون من خلال أي وسيلة من الوسائل وان كانت تلك الوسائل مستحدثة ويمكن استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي في ذلك.

ب- هيئة الرقابة (مراقب الشركات):

---

(٣٢) نصت المادة (٦٤) من قانون الشركات الاردني على انه "أ- تتألف الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من جميع الشركاء فيها وتعقد اجتماعا سنويا واحدا خلال الاشهر الاربعة الاولى من السنة المالية للشركة، بدعوة من المدير او رئيس هيئة المديرين وفي الموعد والمكان اللذين يحدد لهما. ب-١- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عقد اجتماع غير عادي او اكثر بدعوة من المدير او هيئة المديرين لبحث أي من الامور التي تدخل ضمن اختصاصها وفيقا لاحكام هذا القانون في أي من الحالتين التاليتين: بناء على طلب عدد من الشركاء ممن يملكون ربع رأسمال الشركة على الاقل على ان ترسل نسخة منه الى المراقب . بناء على طلب المراقب اذا قدم اليه طلب بذلك من عدد من الشركاء ممن يملكون (١٥%) من رأسمال الشركة على الاقل واقتنع المراقب بالاسباب الواردة في الطلب. ٢-اذا لم يستجب المدير او هيئة المديرين للطلب خلا اسبوع من تاريخ تقديمه ، يتولى المراقب الدعوة لاجتماع على نفقة الشركة".

(٣٣) نصت المادة (٦١) من قانون الشركات المصري على انه "تنعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الادارة في الزمان والمكان الذي يعينهما نظام الشركة، ويجب ان تعقد الجمعية مرة على الاقل في السنة خلال الستة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة. ولمجلس الادارة ان يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وعلى مجلس الادارة ان يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد اذا طلب إليه من مراقب الحسابات، او عدد من المساهمين بنسبة ١٥% من رأس مال الشركة على الاقل، بشرط ان يوضحوا اسباب الطلب وان يودعوا اسهمهم مركز الشركة او احد البنوك المعتمد، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انفضاض الجمعية. وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات دعوة الجمعية العامة وما تشتمل عليه وكيفية اعلانها ونشرها ومواعيدها والجهات التي يتعين ان تخطر بها".

فيما يتعلق بدعوة الجمعية العمومية، تنص المادة (١٧٢) من قانون الشركات الأردني على أنه يمكن لمراقب الشركات دعوة الجمعية العمومية للاجتماع إذا قام بتقديم طلب رسمي إلى مجلس إدارة الشركة. إذا رفض المجلس عقد الاجتماع، يحق لمراقب الشركات إجراء الدعوة بنفسه على نفقة الشركة، دون الحاجة إلى موافقة مجلس الإدارة[٣٤]،وفي السياق نفسه، تنص المادة (٦٢) من قانون الشركات المصري على منح مراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة صلاحية دعوة الجمعية العمومية للاجتماع إذا تأخر مجلس الإدارة عن اتخاذ الخطوة اللازمة. في هذه الحالة، تتحمل الشركة نفقات الاجتماع وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون.[٣٥]

ج- دعوة المصفي:

وقد اكدت على هذا الامر المادة (٢٦٤) من قانون الشركات الاردني حيث جعل من حق المصفي ان يقوم بدعوة الهيئة العامة للشركة من اجل الاجتماع للحصول منهم على الموافقات المطلوبة لأي امر يراه ضرورياً[٣٦]، وبالتدقيق في قانون الشركات المصري يمكن الملاحظة بأنه لم ينص بشكل صريح على امكانية دعوة المصفي الجمعية العمومية من اجل المصادقة على

---

(٣٤) نصت المادة (١٧٢/ب) من قانون الشركات الأردني على انه "على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع غير العادي الذي طلب المساهمون او مدقق الحسابات او المراقب عقده بمقتضى أحكام الفقرة(أ) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ المجلس الطلب لعقد هذا الاجتماع فإذا تخلف عن ذلك او رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للاجتماع على نفقة الشركة".

(٣٥) نصت المادة (٦٢) من قانون الشركات المصري على انه "لمراقب الحسابات او الجهة الإدارية المختصة ان يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة، على الرغم من وجوب ذلك ومضي شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع".

(٣٦) نصت المادة (٢٦٤/أ) من قانون الشركات الاردني على انه "يجوز للمصفي اثناء سير التصفية الاختيارية ان يدعو الهيئة العامة للشركة للحصول على موافقاتها على أي امر يراه ضروريا بما في ذلك العدول عن تصفيتها، ويجوز للمراقب دعوة الهيئة العامة بناء على طلب مقدم اليه من مساهمين او شركاء ممن يملكوا اكثر من (٢٥%) من رأسمال الشركة المكتتب به من اجل مناقشة اجراءات التصفية او عزل المصفي وانتخاب غيره".

التصفية في التصفية الاختيارية، ولكنه الزم المصفي بان يقوم بإطلاع الجمعية العامة للشركة على اجراءات التصفية واين وصلت التصفية قبل ان يقوم بشطب سجل الشركة.

ثانياً: ضمانات صحة انعقاد الجمعية العامة:

لكي يُعتَبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً، يجب تحقيق النصاب القانوني، وهو شرط أساسي لضمان صحة الاجتماع. وفقًا لقانون الشركات المصري، يشترط أن يكون حضور نسبة لا تقل عن ربع رأس المال في الشركات المساهمة العامة شرطًا لانعقاد الاجتماع بشكل قانوني، ما لم ينص النظام الداخلي للشركة على خلاف ذلك. في حال عدم تحقق النصاب في الاجتماع الأول، يُحدد موعد لعقد اجتماع ثانٍ خلال ثلاثين يومًا من الاجتماع الأول لضمان تحقيق النصاب القانوني في المرة الثانية[٣٧]، اتخذ المشرع الأردني في قانون الشركات نهجًا أكثر تشدداً بشأن تحقيق النصاب القانوني لاجتماعات الجمعية العمومية. وفقًا للقانون الأردني، يشترط لحضور الاجتماع أن يكون المساهمون الذين يمتلكون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها حاضرين لضمان صحة الاجتماع. إذا لم يتحقق النصاب خلال ساعة من بدء الاجتماع، يتوجب على رئيس مجلس الإدارة الدعوة لعقد اجتماع ثانٍ، يُعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول.[٣٨]

---

(٣٧) نصت المادة (٦٧) من قانون الشركات المصري على انه "لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا اذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى بشرط الا تجاوز نصف رأس المال، فإذا لم يتوافر الحد الادنى في الاجتماع الأول، وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول، ويجوز أن تتضمن الدعوة إلى الاجتماع الأول تحديد موعد الاجتماع الثاني صحيحاً أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه".

(٣٨) نصت المادة (١٧٠) من قانون الشركات الأردني النص على انه "يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة قانونيا إذا حضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، وإذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، يوجه رئيس مجلس الإدارة الدعوة إلى الهيئة العامة بعقد اجتماع ثان يعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه".

ويمكن ان تتم الاستفادة من المقدرات الحديثة في حساب النصاب القانوني ومدى توافقها مع النصوص القانونية من عدمه، حيث يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن يقوم بحساب الأفراد اللذين قاموا بحضور الاجتماع وتحديد نسبة الأسهم العائدة لهم وما يملكون من مساهمات داخل الشركة، كما انه يمكن ان يتم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في تبليغ الجمعية العامة بموعد الاجتماع الثاني وكذلك أسباب عدم نجاح انعقاد الاجتماع الأول وما هو النصاب المطلوب من اجل انعقاد الاجتماع الجديد.(٣٩)

تحديد تحقق النصاب من عدمه هو أحد القواعد الأساسية التي تعزز الشفافية وتوضح الصورة أمام المساهمين والجمعية العامة. إذ يعكس التزام المساهمين بحضور الاجتماعات الخاصة بالشركة مدى جديتهم واستعدادهم للمشاركة في إدارة الشركة واتخاذ القرارات الهامة. هذا الالتزام لا يعزز فقط صورة الشركة أمام الأطراف الخارجية، بل أيضًا يساهم في تحسين موقفها التنافسي. كما أن سرعة الاطلاع على الاجتماعات وكيفية تعامل الشركة مع تحقيق النصاب يمكن أن تعكس قدرتها على الاستمرار والتكيف، وتعكس مدى انسجام الشركاء واندماجهم في تحقيق أهداف الشركة.(٤٠)

تلعب نظم الذكاء الاصطناعي دوراً حيوياً في التحقق من حضور الأفراد في الاجتماعات، حيث تسهم في ضمان حضور أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بدقة وفعالية. تظهر أهمية هذه النظم بشكل خاص في الحالات التي تشترط النصوص القانونية حضور الأعضاء شخصياً، مما يحظر إنابة أي شخص آخر بدلاً منهم. من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن التحقق من

---

(٣٩) محمد عمار تيبار، الحقوق الأســـاسية للمساهم في الشركة المساهمة العامة ، دراسة مقارنة ، الجزء الأول، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٤٥٨.

(٤٠) اشـــرف تهامي، فعاليات الحوكمة في منظمات الأعمال، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٦٦١ ، ٢٠١٥ ، ص١٨.

هوية الحاضرين بدقة، مما يعزز الامتثال للمتطلبات القانونية ويعزز من نزاهة وشفافية الاجتماعات.[٤١]

ثالثاً: رئاسة الجلسة وجدول اعمالها:

تساهم وسائل الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تنظيم جدول أعمال اجتماعات الهيئة العامة أو الجمعية العامة. وفقًا للمادة (١٠٦) من قانون الشركات الأردني، يجب أن يرأس الاجتماع الأول للهيئة العامة أحد أعضاء لجنة المؤسسين المكلفين بإدارة الشركة. وفي مصر، تنص المادة (٢٦) من قانون الشركات على أن أكبر المؤسسين أسهماً أو حصة يتولى رئاسة الجمعية التأسيسية، بينما تنتخب الجمعية أمين سر وجامعي أصوات.

تلعب وسائل الذكاء الاصطناعي دوراً أساسيًا في ضمان التزام هذه النصوص القانونية. فهي تساهم في التحقق من أن رئاسة الجمعية العامة تتم وفقًا للأحكام المحددة، وتثبت حضور الرئيس وتواجدهم الفعلي في الاجتماع، مما يعزز من دقة الإجراءات وامتثالها للقوانين.[٤٢]

المبحث الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في التصويت في اجتماع الجمعية العمومية

التصويت هو أداة قانونية أساسية تمكّن أعضاء الجمعية العمومية من التأثير الفعّال على القرارات الحاسمة المتعلقة بشؤون الشركة، ويعكس قدرتهم على توجيه مسار الشركة مستقبلاً. يُعتبر هذا الحق من الحقوق الأساسية لكل مساهم، ولا يجوز حرمان أي شخص منه. مع تقدم التكنولوجيا، أصبح للذكاء الاصطناعي دور بارز في تنظيم وتسهيل عملية التصويت، مما يعزز دقتها وسرعتها ويضمن نزاهتها.

في إطار هذا، سيقوم الباحث بتناول دور الذكاء الاصطناعي في عملية التصويت خلال اجتماعات الجمعية العمومية من خلال تقسيم هذا المبحث إلى النقاط التالية:

---

(٤١) منار الحسين، التعسف في استعمال حق التصويت داخل الجمعية العامة لشركات المساهمة، رسالة دكتوراه ، جامعة القاضي عياض، مراكش، ٢٠٠١ ، ص٦٤.

(٤٢)عبد الرؤوف رمضان مفاتح ابو ستة ، الإطار القانوني لانعقاد الجمعية العمومية العادية في شركة المساهمة، مرجع سابق ، ص١٢٢.

- **المطلب الأول: الطبيعة القانونية لحق الشركاء بالتصويت**
- **المطلب الثاني:الاثر القانوني لإستخدام الذكاء الاصطناعي في التصويت**

المطلب الأول

الطبيعة القانونية لحق الشركاء بالتصويت

تبنى المشرع الأردني والمصري التصويت كوسيلة حيوية للتعبير عن إرادة الشركاء في الشركات، حيث يُعتبر التصويت أداة أساسية يعبّر من خلالها المساهمون عن آرائهم وقراراتهم. في كل من التشريعين، يرتبط هذا الحق بعدد الأسهم التي يمتلكها كل شريك، مما يجعل التصويت متناسبًا مع حجم الحصة التي يملكها في الشركة. إذ يعكس التصويت قدرة الشركاء على التأثير في القرارات الحاسمة بناءً على حصصهم، ويُعد هذا الحق جزءًا لا يتجزأ من حقوق المساهمين الأساسية.(٤٣)

في الشركات المساهمة العامة، يُعتبر أن كل سهم يمنح صاحبه صوتًا واحدًا في الجمعية العمومية، وهو مبدأ أساسي يعكس التناسب بين عدد الأصوات وعدد الأسهم التي يمتلكها المساهم. فمثلاً، إذا كان لدى المساهم عشرة أسهم، فإن صوته في الجمعية العمومية يساوي عشرة أصوات، بما يتناسب مع حصته الإجمالية. يهدف هذا النظام إلى ضمان توزيع الأصوات بشكل عادل وفقًا لحصص المساهمين، مما يعزز العدالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة ويعكس التوازن بين حقوق المساهمين.(٤٤)

أكد المشرع الأردني على دور التصويت كحق أساسي للمساهمين، مما يتيح لكل مساهم المساهمة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على الشركة. يتمتع كل مساهم بعدد من الأصوات يتناسب مع عدد الأسهم التي يمتلكها، بمعنى أن زيادة حصص المساهم في الشركة تعني زيادة في عدد أصواته. وقد تبنى المشرع الأردني هذا المبدأ بوضوح، حيث يعكس التناسب بين الأسهم والأصوات في الشركات المساهمة العامة، كما يظهر من المادة (٦٤/ج) التي تنظم هذا المبدأ أيضًا في

---

(٤٣) الياس ناصيف ، موسوعة الشركات التجارية ، مرجع سابق، ص٣٥٩.

(٤٤) فاروق ابراهيم جاسم ، حقوق المساهم في الشركة المساهمة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٢.

الشركات ذات المسؤولية المحدودة.[٤٥] والمادة (٨٣/أ) من قانون الشركات وتعديلاته فيما يتعلق بشركات التوصية البسيطة.[٤٦]

ومن خلال استقراء نص المادة (١٣٢) من قانون الشركات الأردني وتعديلاته يمكن الملاحظة بأن المشرع الأردني قد تبنى مبدأ تناسب الأصوات مع رأس المال، وعليه فإن لكل واحد من المساهمين عدد من الأصوات يتناسب مع الأسهم التي يملكها[٤٧]،وقد تبنى المشرع الأردني هذا النظام في التصويت على أساس أن الشركة المساهمة العامة تتكون من خلال اكتتاب المساهمين فيها وكذلك ان حق التصويت هو حق مناسب للخطر الذي يقترن عادة برأس المال، فكلما زاد عدد الاسهم المملوكة للشريك كلما زاد الخطر الذي تعرض له نتيجة ما يتخذه من قرارات.[٤٨]

---

(٤٥) نصت المادة (٦٤/ج) من قانون الشركات وتعديلاته على انه "لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركة لمناقشة الامور التي تعرض عليها والتصويت على القرارات التي تتخذها وله تفويض احد الشركاء لحضور الاجتماع نيابة عنه بموجب قسيمة التوكيل المعدة من قبل ادارة الشركة او بموجب وكالة عدلية كما يجوز التوكيل او التفويض للغير بذت الطريقة اذا اجاز عقد الشركة ذلك".

(٤٦) نصت المادة (٨٣/أ) من قانون الشركات الاردني وتعديلاته على انه "تتألف الهيئة العامة لشركة التوصية بالاسهم من جميع الشركاء المتضامنين والشركاء المساهمين، ويكون لكل منهم حق حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة سواء كانت عادية او غير عادية ومناقشة الامور المعروضة عليها والاشتراك بالتصويت على القرارات التي تتخذها، ويكون له من الاصوات في الهيئة العامة بعدد ما يملكه من اسهم في الشركة".

(٤٧) نصت المادة (١٣٢/أ) من قانون الشركات وتعديلاته على انه "يتولى ادارة الشركة المساهمة العامة مجلس ادارة لا يقل عدد اعضائه عن ثلاثة اشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصا وفقا لما يحدده نظام الشركة يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري ومن خلال التصويت النسبي والذي يتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الاصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها، على ان يكون للمساهم الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد او توزيعها على اكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات وفقا لاحكام هذا القانون يقوم بمهام ومسؤوليات ادارة اعمالها لمدة اربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه".

(٤٨) صفوت بهنساوي، الشركات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٤٦٣.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن منح بعض الأسهم مزايا خاصة، مثل حقوق تصويت إضافية، دون أن يتعارض ذلك مع القوانين القائمة. يجب أن يوضح نظام الشركة، منذ تأسيسها، تفاصيل نظام الأسهم الممتازة والقيود المرتبطة بها، بالإضافة إلى الامتيازات المقررة لهذا النوع من الأسهم. يتعين على الشركة الإفصاح عن هذه المعلومات لجميع الشركاء عند الاكتتاب. هذا يضمن تحقيق مبدأ المساواة بين المساهمين ويعزز من الشفافية، مما يمكن الشركاء من فهم طبيعة الأسهم وأنواعها، فضلاً عن قوتها التصويتية في الاجتماعات الخاصة بالشركة.[٤٩]

أكد المشرع الأردني على إمكانية إصدار أسهم تتمتع بقوة تصويتية متفاوتة، بحيث يمكن أن تختلف قوة التصويت بين الأسهم المختلفة. يتم تحديد أنواع الأسهم وقوة تصويتها بناءً على ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة المساهمة العامة.[٥٠]،وفي السياق ذاته، نصت المادة (٢/٣٥) من قانون الشركات المصري على جواز إصدار أسهم ذات امتيازات محددة، بما في ذلك امتيازات في التصويت. يشترط المشرع المصري أن يتم توضيح تفاصيل هذا النوع من الأسهم وما تحمله من امتيازات في النظام الأساسي للشركة، لضمان الشفافية والوضوح في توزيع الحقوق التصويتية بين المساهمين.[٥١]

من خلال النصوص القانونية التي تم تناولها، يتضح أن المبدأ الأساسي هو أن لكل عضو في الجمعية العامة للشركة الحق في التصويت وفقًا لعدد الأسهم التي يمتلكها، حيث يُمثل كل سهم صوتًا واحدًا. ومع ذلك، قد يتيح النظام الأساسي للشركة إمكانية منح بعض المساهمين أنواعًا

---

(٤٩) فاروق ابراهيم جاسم، حقوق المساهم في شركة المساهمة، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٥.

(٥٠) نصت المادة (٢/٣٥) من قانون الشركات المصري على انه "ويجوز أن ينص النظام على تقرير بعض الامتيازات لبعض انواع الأسهم وذلك في التصويت او الارباح او ناتج التصفية، على ان تتساوى الأسهم من نفس النوع في الحقوق والمميزات او القيود، ولا يجوز تعديل الحقوق او المميزات او القيود المتعلقة بنوع من الأسهم الذي يتعلق التعديل به".

(٥١) نصت المادة (٣/٣٥) من قانون الشركات المصري على انه "وفي جميع الأحوال يجب أن يتضمن –نظام الشركة – عند التأسيس شروط وقواعد الاسهم الممتازة، ولا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخص ابتداء بذلك وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية".

خاصة من الأسهم التي توفر لهم امتيازات إضافية في التصويت، مما يعكس مرونة النظام القانوني في تلبية احتياجات الشركات وتطلعات المساهمين[٥٢]، كأن يكون السهم الواحد يساوي في قوته التصويتية صوتين أو عدة أصوات في آن واحد، وسيقوم الباحث بتناول هذه المسائل من خلال النقاط التالية:

أولاً: الأسهم ذات القيمة المزدوجة او المضاعفة:

لقد اجاز العديد من قوانين الشركات ان يتم اصدار اسهم ذات قيمة تصويته مزدوجة او مضاعفة فيكون لمالك السهم الواحد عند حدوث تصويت ان يصوت مرتين أو عدة مرات أو ان يكون لصوته الواحد قيمة مقابلة لصوت واحد او اكثر من صوت ، وقد تبنى المشرع الاردني هذا النوع من الاسهم التي تعطي قيمة صوتية اعلى لمالكها وقد اكد على هذا الامر في المادة (٦٨مكرر/أ) من قانون الشركات الاردني.

يهدف منح هذا النوع من الأسهم إلى توفير ميزة إضافية لبعض المساهمين، مثل الأعضاء المؤسسين أو ذوي الخبرة الكبيرة في الشركة. غالباً ما تُمنح هذه الأسهم للمساهمين القدامى أو لأولئك الذين يمتلكون حصصاً ثابتة، والذين يُطلق عليهم أحياناً "الأعضاء الثابتين" أو "المخلصين" للشركة. وتعتبر هذه الأسهم وسيلة للحفاظ على نفوذ فئة معينة من المساهمين في الجمعية العامة، مما يساهم في ضمان استقرار الأغلبية ويعزز من قدرتهم على التأثير في قرارات الشركة.[٥٣]

تُعتبر الأسهم ذات القوة التصويتية الخاصة وسيلة فعّالة للحفاظ على مصالح المساهمين الوطنيين وحماية الاقتصاد الوطني من هيمنة المستثمرين الأجانب. عندما يتم منح الأفضلية لمساهمين من فئة وطنية معينة، يتم تعزيز حماية الشركة من التلاعب والتهديدات التي قد تأتي من مستثمرين من دول معادية أو من خارج البلاد. هذا النوع من الأسهم يمكن أن يحافظ على توازن القوى داخل الشركة ويمنع التغيرات الكبيرة في رأس المال وعدد الأسهم والمساهمين التي قد تؤثر سلباً على استقرار الشركة ، كان المشرع الفرنسي رائداً في استخدام هذا النوع من

---

(٥٢) فريد العريني، الشركات التجارية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٢٨٣.

(٥٣) يوسف حميد معوض ، الموجز في قانون الشركات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٦٠.

الأسهم، حيث قام بتطبيقه بعد الحرب العالمية الأولى لحماية الشركات الوطنية من سيطرة المستثمرين الأجانب، مما أسهم في دعم استقرار الشركات وحمايتها من التأثيرات الخارجية غير المرغوب فيها.(٥٤)

ثانياً: الأسهم التي تنقص عدد الأصوات او تمنع حق التصويت:

في الواقع إن مثل هذا النوع من الأسهم يعمل بطريقة مخالفة للطريقة السابقة ، فإن كانت الأسهم الممتازة تمنح صاحبها بعض الامتيازات، وفي حالتنا هذه الحق في التصويت في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية واتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، فإن هذه الأسهم تعمل على إنقاص القوة التصويتية للأسهم بخلاف الطريقة الاعتيادية، فوفق هذه الطريقة إن من يملك السهم قد يكون له نصف صوت أو لا يكون له الحق في التصويت بالمطلق حسب نظام الأسهم الممنوحة له.(٥٥)

لم يتضمن كل من التشريعين الأردني والمصري نصوصاً تتعلق بالأسهم ذات القوة التصويتية المميزة التي تمنح امتيازات خاصة في التصويت. من وجهة نظر الباحث، يمكن تفسير غياب النصوص على هذا النوع من الأسهم من خلال حرص المشرعين على ضمان العدالة في مشاركة جميع المساهمين في اتخاذ القرارات الخاصة بالشركة، بغض النظر عن قيمة مساهمتهم وحماية صغار المساهمين من سطوة اصحاب الأسهم التي لها قيمة اعلى من التحكم في الشركات.

يشدد مبادئ الحوكمة على ضرورة إشراك كل المساهمين بشكل عادل ومنحهم دوراً رقابياً متساوياً. هذا الالتزام يعكس رغبة المشرعين في تحقيق الشفافية والمساواة بين المساهمين، لضمان أن تكون القرارات التي تؤثر على الشركة نتاج توافق جماعي وليس خاضعاً لامتيازات فردية قد تؤدي إلى عدم توازن في السلطة بين الأطراف المعنية.

لا يجب السماح لأي فئة من المساهمين، سواء كانوا أقلية أو أغلبية، بأن تفرط في استخدام حق التصويت بطريقة تعسفية. قد يظهر تعسف الأقلية بشكل أقل من تعسف الأكثرية، حيث يمكن

---

(٥٤) فاروق ابراهيم جاســم، حقوق المساهم في الشركة المساهمة ، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٦.

(٥٥) سميحة القليوبي، الشركات التجارية ، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١١ ، ص٦٩٩.

أن تنشأ صراعات بين مصالح فردية ومصالح الشركة أو بين المساهمين. في مثل هذه الحالات، قد يحاول البعض استخدام نفوذهم لتحقيق أهداف شخصية على حساب الشركة أو بقية المساهمين.

لذلك، فإن التصويت والقرارات التي تنبثق عنهما يجب أن تستند إلى حكم الأغلبية لضمان عدم تعسف أي طرف، سواء من الأقلية أو الأغلبية، وبالتالي تحقيق توازن عادل في اتخاذ القرارات.(٥٦)

المطلب الثاني

الاثر القانوني لإستخدام الذكاء الاصطناعي في التصويت

يُعد التصويت من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها المساهمون في الجمعية العامة، ويُعتبر عنصراً محورياً يشجع الأفراد على الاكتتاب في الأسهم أو على زيادة حصصهم في الشركات المساهمة. هذا الحق هو جزء لا يتجزأ من الحقوق القانونية للمساهمين، ويُعتبر أساسيًا لمشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تؤثر على مصير الشركة. التصويت لا يعزز فقط من مشاركة المساهمين، بل يلعب أيضًا دوراً كبيراً في تحفيزهم على الاستثمار والمساهمة في النمو والتطور المؤسسي.

لقد ضمَن المشرع للمساهمين أو الشركاء الحق في التصويت على القرارات الحاسمة التي تؤثر على مستقبل الشركة، وفرض حظراً على أي إجراءات قد تَحُول دون تمكينهم من ممارسة هذا الحق. هذا التضمين يعكس الالتزام بضمان مشاركة جميع المساهمين في اتخاذ القرارات المصيرية، ويعزز من شفافية وسلامة عمليات اتخاذ القرارات داخل الشركة.(٥٧)

وإن كان القانون قد حث على ممارسة التصويت في الشركات لكنه لم يحدد طريقة معينة لممارسة التصويت، ويمكن لمنظمي التصويت ان يقوموا باستخدام أي من تلك التقنيات المستحدثة والتي من شأنها ان تقوم بإيصال اختيار المساهمين او الشركاء، فتعمل تلك التقنيات على جمع البيانات والمعلومات الخاصة بكل شريك من الشركاء وحصصه ونسبه ومقدار صوته الذي سوف

---

(٥٦)رحاب محمود داخلي ، االنظام القانوني لدور الجمعيات العمومية ودورها في إدارة شـــركات المساهمة في ضوء اراء الفقه واحكام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٩٩.

(٥٧) سميحة القليوبي، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص٩٤٠.

يدلي به، وقد تقوم تلك التقنيات بتمكين المساهمين والشركاء من التصويت وجمع البيانات وتدقيقها وفرزها، وقد تمكن تلك التقنيات الشركاء والمساهمين من الاطلاع على تقارير الادارة ومراقب الحسابات.(٥٨)

تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تقليل المشكلات المرتبطة بالتصويت التقليدي، حيث تعمل على تحسين دقة وكفاءة العملية. لتحقيق تأثيرها القانوني الفعّال في قرارات الجمعية العامة، ينبغي على نظام الذكاء الاصطناعي تقديم كافة المعلومات الضرورية للمساهمين أو الشركاء حول المواضيع المطروحة للتصويت.

قبل بدء عملية التصويت، من الضروري أن يتم مناقشة جميع النقاط الخلافية والوقائع الهامة بين الأعضاء، بحيث يتمكن الجميع من الاطلاع على جميع الجوانب المتعلقة بالقرارات المزمع اتخاذها. يتعين على الإدارة العامة ومنظمي الاجتماع ضمان توفير الوقت الكافي للشركاء لعرض مصالح الشركة المتضررة واقتراح سُبُل إصلاحها، مما يعزز من شفافية العملية ويضمن اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على أساس سليم.(٥٩)

وحتى يترتب على التصويت من خلال الذكاء الاصطناعي الآثر القانوني فإنه يجب ان يقوم التصويت على مجموعة من المبادئ التي تحكم عملية التصويت في الشركات على اختلاف انواعها، حتى وإن تم هذا الأمر من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولعل من اهم المبادئ القانونية التي تحكم عملية ممارسة التصويت المنتجة لأثارها ما يلي:(٦٠)

---

(٥٨) احمد الملحم، قانون الشـركات الكويتي والمقارن، الجزء الثاني، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ٢٠١٥، ص٥٨٨.

(٥٩) عبد الله مسـفر الحيان، مدى جواز اشـتراك جميع اعضـاء مجلس الادارة في التصـويت على قرارات الجمعية العامة الخاصـة بإبراء ذمتهم القانونية والمالية، دراسـة قانونية تحليلية، مجلة الحقوق ، المجلد الخامس والاربعون، العدد الثالث، الكويت، ٢٠٢١، ص٧٥.

(٦٠) عبد الفضيل محمد احمد ، الشركات، شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة ، شركة المحاصة ، شركة المساهمة ، شركة التوصية بالاسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، دار الفكر والقانون، المنصورة ، ٢٠١١، ص٤١٠.

أولاً: مبدأ حرية التصويت:

إن من اهم المبادئ التي تحكم عملية التصويت بإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويجب ان يقوم كل مساهم او شريك بالإدلاء بصوته بحرية كاملة دون أي ضغوط عليه ويكون التصويت وفق ما تراه المصلحة الخاصة به، ويكون التصويت وفق هذا الأمر منتجاً لأثاره القانونية إن تم بحرية تامة من قبل الشريك او المساهم، فلا يعقل ان يقوم الشريك بالتصويت في اتجاه مخالف لمصلحته او مصلحة الشركة وهذا الأمر يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة على الشركة وعلى مصالح الشريك ذاتها.(٦١)

حق التصويت للمساهمين هو حق غير قابل للتنازل أو النقل، وهو مبدأ أساسي ومعترف به في جميع التشريعات. هذا يعني أن كل مساهم يظل مسؤولاً عن استخدام صوته في اتخاذ القرارات المهمة التي تؤثر على الشركة، دون أي تدخل أو رقابة. حرية التصويت تعتبر من المبادئ الجوهرية التي تضمنها القوانين، ويجب أن تُحترم دائمًا. ولكن، من المهم أن نلاحظ أن هذا لا يعني منع المساهمين من تشكيل تحالفات أو مجموعات مصالح لتحقيق أهدافهم المشتركة. بل يمكنهم، بكل حرية، تنظيم أنفسهم وتنسيق جهودهم، طالما أن ذلك يتم ضمن إطار القانون ويعكس التزامهم بالحوكمة الرشيدة.(٦٢)

ثانياً: ان يكون التصويت متجها لمصلحة الشركة:

في الواقع، تُعتبر الشركة كيانًا قانونيًا مستقلًا تمامًا عن الأشخاص الذين يملكون أسهمها أو حصة فيها. يظهر هذا التمايز بوضوح في شركات الأموال، حيث يساهم كل شريك أو مساهم بمبالغ مالية لتأسيس الكيان المادي للشركة. يتم تنظيم الالتزامات والحقوق بناءً على الحصص

---

(٦١) وجدي سـليمان حاطوم، دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، د س ن ، ص٢١٠.

(٦٢) خديجة زعطيط، حق التصـويت في الجمعية العامة لشركة المساهمة ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥ ، ص٢٢.

المالية التي قدمها كل شريك، مما يعكس الترتيبات المالية والإدارية المرتبطة بالشركة بشكل مستقل عن الشركاء الأفراد.[٦٣]

أما فيما يتعلق بالآثار القانونية المباشرة التي تترتب على عملية التصويت على القرارات المتعلقة فإن تم التصويت وفق الاصول حتى وإن تم الاستعانة فيه بتقنيات الذكاء الاصطناعي على اختلافها، أما ان تم التصويت وتضمن هذا الأمر وجود مخالفات قانونية او تقنية أدت إلى حدوث نتائج مغايرة للواقع فإن هذا الأمر يترتب عليه بطلان التصويت وكل ما يلحقه من اجراءات قانونية.[٦٤]

وقد يتم التصويت بموجب اتفاقات بين الشركاء او المساهمين وهذا الأمر لا يتعارض مع مصالح الشركة او الشركاء، كما ان اي اتفاق على تنازل الشريك او المساهم عن حقه في التصويت يعتبر اتفاقاً باطلاً، ويرى بعض الباحثين ان منح الشخص الحق في التصويت لغيره من الشركاء يعتبر مبثابة وكالة غير قابلة للعزل من اجل التصرف كما يراه مناسبا، وهذا لا يعني بالضرورة ان الشخص المساهم او الشريك قد تنازل عن حقه في التصويت، وهذا القيد يمثل في حقيقته منحا للمساهم في حرية من يمثله في الاجتماعات والتصويت وهذا لا يمثل قيدا عليه أو على حريته في التصويت وابداء رأيه.[٦٥]

فيما يتعلق بمفهوم مصلحة الشركة، ينقسم الفقه إلى مدرستين رئيسيتين. المدرسة الأولى ترى أن مصلحة الشركة تتمثل في مصلحة الشركة ذاتها ككيان معنوي مستقل، بمعنى أن الأهداف والاعتبارات التي تحكم تصرفات الشركة تتعلق مباشرةً بمصلحتها ككيان منفصل عن الأفراد المساهمين فيها. في المقابل، ترى المدرسة الثانية أن مصلحة الشركة تتداخل مع مصلحة الشركاء

---

(٦٣) خلفاوي عبد الباقي، حق المساهم في رقابة شركة المساهمة ، رسالة ماجستير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص١٨٤.

(٦٤) خليل فيكتور تادرس، نظرية التعسف في استعمال الحق وحدود اتفاقات المساهمين المتعلقة بحق التصويت في شركة المساهمة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، المجلد العاشر ، ملحق، الكويت ، ٢٠٢١، ص٤٤٧.

(٦٥) بشرى خالد تركي المولى، التزامات المساهم في شركة المساهمة ، الطبعة الاولى، دار الحامد ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٢١.

والمساهمين، أو ما يُعرف بمصلحة المشروع، حيث يُعتبر أن مصلحة الشركة لا يمكن فصلها عن مصالح الأفراد الذين يشكلونها. هذه النقاشات حول تعريف مصلحة الشركة ستُتناول بالتفصيل من خلال النقاط التالية التي سيستعرضها الباحث:

١. **مصلحة الشركة هي مصلحتها كشخص اعتباري:**

يؤكد أنصار هذه النظرية أن مصلحة الشركة يجب أن تُفهم من خلال التركيز على الكيان القانوني للشركة باعتبارها شخصاً معنوياً مستقلًا. وفقًا لهذا الرأي، يُعطى الأولوية لمصلحة الشركة ككيان مؤسسي منفصل عن مصالح الأفراد المساهمين فيها. يشدد مؤيدو هذه النظرية على أن جميع الموارد والجهود ينبغي أن تُوجه لتحقيق مصلحة الشركة ككيان قانوني مستقل، حتى وإن كان ذلك يتجاوز أو يختلف عن مصالح الشركاء أو المساهمين. بناءً على هذا المنظور، تُعتبر مصلحة الشركة مصلحة خاصة ومستقلة، تتفرد عن المصالح الفردية للأشخاص المرتبطين بها.(٦٦)

٢. **مصلحة الشركة هي مصلحة المشروع:**

يرى أنصار هذا الرأي أن مصلحة الشركة، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في عمليات التصويت الإلكتروني أو عبر وسائل الذكاء الاصطناعي، ترتكز أساساً على مصلحة المشروع ذاته بدلاً من مصالح الأفراد مثل المساهمين أو الشركاء. وفقًا لهذا المنظور، تُعتبر الشركة وحدة اقتصادية متكاملة موجهة نحو إنتاج السلع والخدمات، ويجب أن تكون مصلحة المشروع هي المحور الأساسي عند اتخاذ القرارات.

من هذا المنطلق، يُنظر إلى الشركة كإطار قانوني يهدف لدعم المشروع. هذا الربط قد يكون نظامياً بناءً على نصوص قانونية ملزمة، أو تعاقدياً إذا كان نابعًا من إرادة الشركاء

---

(٦٦) عبد الرحيم بنعيدة، مفهوم مصلحة الشركة كضابط لتحديد اختصاصات ومسؤولية مجلس الإدراة والجمعيات العامة، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٣٢.

والمساهمين. في كلتا الحالتين، يتطلب الأمر توجيه كافة الجهود والموارد نحو تحقيق الأهداف الشاملة للمشروع بدلاً من التركيز على المصالح الفردية للأطراف المعنية.(٦٧)

٣. مصلحة الشركة هي مصلحة المساهمين والشركاء:

يرى أنصار هذا الرأي أن مصلحة الشركة تتطابق تماماً مع مصلحة المساهمين أو الشركاء. وفقًا لهذا المنظور، لا يمكن تفضيل مصلحة الشركة ككيان معنوي على حساب مصالح الأفراد الذين يشكلونها. في هذا السياق، يُعتبر أن الشركة في جوهرها ليست سوى تجمع للمساهمين والشركاء، وحضورهم في الجمعيات العمومية يعكس إرادتهم المشتركة وهدفهم الأساسي، وهو تحقيق الأرباح.

بناءً على هذه الرؤية، تُعتبر مصلحة الشركة امتدادًا لمصالح الشركاء والمساهمين، ولا يمكن فصلها عن مصالحهم الشخصية. فالشركة، في هذا التصور، ليست كيانًا مستقلًا عن الأفراد الذين يديرونها ويستثمرون فيها، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق أهدافهم الاقتصادية المشتركة.(٦٨)

أولاً: النتائج:

١. تحسين الحوكمة :يُظهر استخدام الذكاء الاصطناعي قدرة فعّالة على تحسين آليات الحوكمة في الجمعيات العمومية للشركات، مما يساعد في مواكبة التطورات الرقمية والتحولات التكنولوجية.

٢. الامتثال والتعزيز :يتوافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع القوانين والأنظمة المتعلقة بانعقاد الاجتماعات وحفظ المستندات، ويعزز من سياسة الإفصاح والرقابة على أنشطة الجمعية العمومية.

---

(٦٧) خليل فيكتور تادرس، نظرية التعسف في استعمال الحق وحدود اتفاقات المساهمين المتعلقة بحق التصويت في شركة المساهمة ، مرجع سابق، ص٤٥٩.

(٦٨) عبد الباسط صالح محمد، حماية الحقوق المالية في شركة المساهمة ، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات القانونية ، الرياض، ٢٠١٠، ص٥٤.

٣. الشفافية والكفاءة :تسعى الشركات الحديثة للاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي لتطوير أنظمتها، مما يسهم في إدارة الشركة بطرق أكثر سهولة وشفافية، ويساعد في تحقيق الإرادة الحقيقية للجمعيات العمومية بفعالية أكبر.

ثانياً: التوصيات:

١. الالتزام بالحوكمة الرقمية :يُوصى بضرورة التزام الشركات بمتطلبات الحوكمة الحديثة في ظل التحول الرقمي، واعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات متطورة وفعّالة.

٢. توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي :يُوصى بتعميم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في جميع جوانب أعمال الجمعية العمومية، بما في ذلك التصويت والدعوة للانعقاد، مع ضرورة الاستمرار في تحديث هذه الأنظمة لضمان تحقيق نتائج دقيقة وسريعة.

٣. زيادة الرقابة على الأنظمة الذكية: يوصي الباحث بتعزيز أساليب الرقابة على أنظمة الذكاء الإصطناعي بحث لا يتم استغلالها بشكل خاطئ.

٤. الالتزام بمواكبة انظمة الذكاء الاصطناعي فيما يتفق مع القانون: يوصي الباحث بضرورة أن يلتزم مبرمجوا الذكاءا لاصطناعي ومن يقومون عليه بأن يكون موافقاً للقوانين السائدة.

ثالثاً: قائمة المراجع:

١. ابو زيد رضوان ، الشركات التجارية في القانون التجاري المصري، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٢. احلام سليمان اكرم الكردي، ادارة الشركة المساهمة الخاصة، رسالة ماجستير، المفرق ، جامعة آل البيت ، ٢٠١٧.

٣. احمد الملحم، قانون الشركات الكويتي والمقارن، الجزء الثاني، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ٢٠١٥.

٤. اسامة مجدي فؤاد محمد ابو العلا، اثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على ادارة الارباح ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية المصري، جامعة الاسكندرية، بحث غير منشور ، ٢٠٢٠.

٥. اشرف تهامي، فعاليات الحوكمة في منظمات الأعمال، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٦٦١ ، ٢٠١٥.

٦. بشرى خالد تركي المولى، التزامات المساهم في شركة المساهمة ، الطبعة الاولى، دار الحامد ، عمان ، ٢٠١٠.

٧. بونيه الآن ، الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، ترجمة علي صبري فرغلي، عالم المعرفة ، المركز الوطني للثقافة والقانون والادب، الكويت.

٨. حسام الدين عمر عبد الكريم الحراحشة، حوكمة أعضاء مجلس الإدارة لشركات المساهمة العامة ، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، ٢٠٢٠.

٩. حمدان بن درويش الغامدي، الافصاح والشفافية والجزاء المترتب على الاخلال بهما كأحد مبادئ حوكمة الشركات في النظام السعودي، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة.

١٠. خديجة زعطيط، حق التصويت في الجمعية العامة لشركة المساهمة ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.

١١. خلفاوي عبد الباقي، حق المساهم في رقابة شركة المساهمة ، رسالة ماجستير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر ، ٢٠٠٩.

١٢. خليل فيكتور تادرس، نظرية التعسف في استعمال الحق وحدود اتفاقات المساهمين المتعلقة بحق التصويت في شركة المساهمة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، المجلد العاشر ، ملحق، الكويت ، ٢٠٢١.

١٣. رحاب محمود داخلي ، االنظام القانوني لدور الجمعيات العمومية ودورها في إدارة شركات المساهمة في ضوء اراء الفقه واحكام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١.

١٤. سامي محمد الخرابشة، النظام القانوني للشركة المساهمة الخاصة، (ط١) ، دار البشير، ٢٠٠٥.

١٥. السيد محمود الحناوي، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد ٦ ، ٢٠١٩.

١٦. سميحة القليوبي، الشركات التجارية ، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١١.

١٧. صدام فيصل كوكز المحمدي، التصويت االلكتروني وامن العملية الانتخابية االلكترونية ، دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية، جامعة الانبار، العراق، ٢٠١٢.

١٨. صفوت بهنساوي، الشركات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

١٩. عبد الرحيم بنعيدة، مفهوم مصلحة الشركة كضابط لتحديد اختصاصات ومسسؤولية مجلس الإدراة والجمعيات العامة، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٢٠. عبد الرؤوف رمضان مفاتح ابو ستة ، الإطار القانوني لانعقاد الجمعية العمومية العادية في شركة المساهمة، مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، (ع١)، جامعة المرقب ، الخمس، ٢٠٢١.

٢١. عبد الفضيل محمد احمد ، الشركات، شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة ، شركة المحاصة ، شركة المساهمة ، شركة التوصية بالاسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، دار الفكر والقانون، المنصورة ، ٢٠١١.

٢٢. عبد الله مسفر الحيان، حوكمة الشركات، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ٢٢ ، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٣. عبد الله مسفر الحيان، مدى جواز اشتراك جميع اعضاء مجلس الادارة في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم القانونية والمالية، دراسة قانونية تحليلية، مجلة الحقوق ، المجلد الخامس والاربعون، العدد الثالث، الكويت، ٢٠٢١.

٢٤. علي البارودي،محمد السيد الفقي"، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٢٥. عمار ياسر البابلي ، الآليات الحديثة لحماية وتأمين نظم المعلومات وأثارها على المنظومة الأمنية، رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠١٨.

٢٦. فاروق ابراهيم جاسم ، حقوق المساهم في الشركة المساهمة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨.

٢٧. فريد العريني، الشركات التجارية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٢٨٣.

٢٨. فوزي محمد سامي، الشركات التجارية ، الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢.

٢٩. محمد البرج، التصويت االلكتروني، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد ٢٣ ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، ٢٠١٥.

٣٠. محمد أبو بكر عبد المقصود ، نظرات حول التصويت االلكتروني ، مجلة القانون المغربي، العدد ١٦ ، منشورات دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠١٠.

٣١. محمد رمزي جودي، الذكاء التنافسي وأثره على الأداء الاستراتيجي للشركة ، دراسة حالة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد ٩ ، العدد ٢ ، الجزائر، ٢٠٢٠.

٣٢. محمد عمار تيبار، الحقوق الأساسية للمساهم في الشركة المساهمة العامة ، دراسة مقارنة ، الجزء الأول، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٣٣. منار الحسين، التعسف في استعمال حق التصويت داخل الجمعية العامة لشركات المساهمة، رسالة دكتوراه ، جامعة القاضي عياض، مراكش، ٢٠٠١.

٣٤. منى السيد عادل عبد الشافي عمار، حوكمة الشركات التجارية عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية ، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ، مجلة علمية محكمة ، طنطا، ٢٠٢٢.

٣٥. ناهد الحموري، مدى كفاية التنيظم القانوني السائد للتعامل بأجهزة الذكاء الاصطناعي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة،٢٠٢١.

٣٦. نورة محمدي، اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العملة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٨.

٣٧. وجدي سليمان حاطوم، دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، د س ن.

٣٨. ياقوت العشماوي، التصويت في شركات المساهمة في الشريعة والقانون، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (ع٦٠) ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٣٩. يوسف حميد معوض ، الموجز في قانون الشركات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١٢.

40. technologies des évolution’l a sociétés des droit du adaptation, actionnaire-cyber le :Huilier Baptiste Jean - 16 .5 et p4, , Ouest Paris de université, droit enthés, communication de et information’l de . 2015.